# المشكلة المالية فى اليمن الجنوبية الشعبية

**الدكتور عبد الرازق حسن**

تواجه اليمن الجنوبية الشعبية الكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية منذ استقلالها فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٦٧ . وقد نتجت هذه المشاكل من الاوضاع التى فرضها الاستعمار البريطانى على البلاد على مدى ١٢٩ عاما .

فاقتصاد البلاد غير متوازن ، يرتكز اساسا على الخدمات ، اما الزراعة والصناعة فمتخلفة الى حد بعيد . ومن تقدير اعد للدخل القومى قبل الاستقلال تبين أن متوسط دخل الفرد كان لا يتعدى ٥٠ دينارا فى العام ( الدينار يعادل جنيه استرلينى ) ، وكان نصيب الزراعة والصناعة معا فى حدود ٢٥ ٪ من مجموع الدخل .

ويرجع النمو والتعدد الذى اصاب بعض المحاصيل الزراعية ( القطن والخضر والفاكهة ) والصناعية ( تكرير البترول ) الى ظروف ما بعد الحرب العالمية الثانية ، وارتبط بتركيز بريطانيا لقواتها العسكرية فى منطقة عدن كنتيجة لتغيير الاستراتيجية الناشئة عن الحركات الثورية فى الشرق الاوسط. وقد اثر هذا الوضع نفسه فى اتجاهات النمو الذى اخذته ايضا قطاعات الخدمات والاسكان . وقد صاحب النمو الاقتصادى نمو للرأسمالية الوطنية ، ولو انها فى نموها كانت تابعة ومتأثرة بالرأسمالية الاجنبية التى تحكمت فى المشروعات الاقتصادية الاساسية .

وقد ادت حرب التحرير ، والحرب فى الشرق الاوسط الى اقفال القاعدة البريطانية من ناحية ، واغلاق قناة السويس فى وجه السفن العابرة بين الشرق والغرب من ناحية اخرى ، وقد ادى ذلك الى تقلص بعض مجالات النشاط الاقتصادى التى كانت تعتمد عليها البلاد . ويقدر الانخفاض فى الدخل الناشىء من هذه الظروف بما يتراوح بين ربع وثلث الدخل القومى .

وكانت بريطانيا تغطى عجز الميزانية العامة الناشىء من نقص موارد الدولة ، اذ تضخم جهاز الدولة بدرجة اكبر من النمو الاقتصادى ، وقد كان اهتمام بريطانيا بعدم زيادة الاعباء العامة حتى لا تخل بالسياسة التى كانت تفرضها على المنطقة وهى الحرية الاقتصادية ، ولعدم استعدادها لمواجهة المشاكل السياسية التى يمكن أن تترتب على زيادة تلك الاعباء . وقبيل الاستقلال ، وعدت بريطانيا بسداد ٦٠ مليون من الجنيهات الاسترلينية

كتعويض للبلاد عما أحدثته لها من متاعب ، وكان من المقدر أن هذا القدر يمكن أن يغطى عجز الميزانية لمدة تتراوح بين ٣ ، ٥ سنوات يمكن للحكومة خلالها أن تعيد تنظيم الاوضاع الاقتصادية فى البلاد . ولكن يبدو أن هذا الوعد كان فى ذهن بريطانيا مشروطا بالاحتفاظ بقاعدة عسكرية لها فى البلاد لمدة ما ، الامر الذى رفضته الحكومة الوطنية التى تولت الحكم بعد خروج بريطانيا من البلاد ، مما ترتب عليه حدوث مشكلة مالية ضخمة ، تجد الحكومة مشقة كبيرة فى مواجهتها . ومما زاد من حدة المشكلة تبعات مرحلة ما بعد الاستقلال ، والتزام الحكومة بالتنمية على أساس اشتراكى .

ويمكن تلخيص المشاكل الاقتصادية التى تمر بها اليمن الجنوبية فى : جمود التنمية الزراعية والصناعية ، بل واتجاهها الى الانخفاض ، وضآلة معدل الادخار ، واغراق قدر ضخم من رأس المال القومى فى العقارات ، وتركز الاستثمارات الوطنية فى التجارة ، والضغوط الكثيرة التى تقوم بها المشروعات الاجنبية التى تتحكم فى القسم الاكبر من موارد البلاد وطاقات التشغيل بها ، ونقص الكفايات العلمية والفنية ، وقصور التعليم بشكل عام ، وارتفاع معدل البطالة الدائمة والعرضية بل واتجاهه نحو الزيادة .

واذا كانت بعض المشاكل يمكن تحملها لفترة قد تطول أو تقصر ، الا أن المشكلة التى تؤرق الحكومة الوطنية هى العجز الكبير فى الميزانية العامة للدولة ، واهتمام الحكومة بالا يؤدى اتخاذها لحل ما الى نتيجة قد تكون ذات أثر عكسى على العلاقات المادية بما لا يتفق مع فلسفتها العامة . وسنجتزىء فى هذا البحث بدراسة المشكلة العاجلة التى تواجهها اليمن الجنوبية ، وسنلحقها بعد ذلك بدراسة لجانب آخر من هذه المشاكل .

## الدولة والميزانية العامة :

لم يكن فى اليمن الجنوبية نظام دولة بالمعنى المعروف حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ، اذ كان الحكم قبليا أو اقطاعيا فى الامارات والسلطنات والمشيخات الكثيرة التى تتكون منها البلاد . وكان الجزء الوحيد الذى يحكم بشكل أقرب الى الاوضاع العصرية هى عدن — العاصمة الحالية .

وقد بدأت سمات التغيير فى المجتمع تبدو بعد أن أخذ الانتاج فى التطور ، وارتبط به تغير فى العلاقات المادية وعملت بريطانيا على ادماج الامارات على مراحل فى شكل اتحاد يحمل اسم « الجنوب العربى » ذو ميزانية موحدة غير أن « مشروع الدولة لم يلبث أن اصطدم بثورة ١٤ أكتوبر سنة ١٩٦٣ التى اطاحت به فى النهاية ، وكان على الحكومة الوطنية التى قامت بعد الاستقلال أن تقيم نظام دولة عصرى فى هذا الجزء المتخلف من العالم العربى ، وذلك بالعمل على تطبيق القوانين التى صدرت فى عدن على المناطق الاخرى من البلاد كلما كان ذلك ممكنا،وكخطوة

اولى حتى يوضع تشريع موحد ينظم العلاقات داخل المجتمع ، كما أصدرت قانونا محددا لجنسية المواطنين فى الدولة الجديدة .

وكان نظام الحكم فى عدن قبل الاستقلال أقرب الى النظام العسكرى ، ويلقب الشاغلون لبعض المناصب بألقاب عسكرية ، بل ان بعض الذين كانوا يشغلون المناصب الرئيسية فى البلاد من البريطانيين كانوا اما عسكريين او ينتمون الى الجيش .

وكان يتركز مفهوم الدولة فى شكله التقليدى البدائى ، وهو المحافظة على الامن والنظام ، وما يرتبط بذلك من مراقبة للاسواق ومسائل التموين ، والادارة الصحية الضرورية ، والقيام بالحد الادنى من التعليم ، وكانت مهمة جهاز الحكم فى الريف لا تتعدى تنظيم المرعى ، وتوزيع المياه ، والتوسط فى الخلافات القبلية .

وكان المصدر الاساسى للتشريع فى عدن هو القانون الهندى ، وهو القانون الذى كان أساسا لمختلف التشريعات فى المناطق التى حكمتها بريطانيا فى أفريقيا ، أما لغة المحاكم فكانت الانجليزية ، أما فى الريف فقد كانت الشريعة الاسلامية ، والعرف العشائرى والقبلى السائد هى الاسس التى ترتكز عليها الاحكام سواء تمت فى المحاكم العرفية أو الشرعية .

وتعكس الميزانية العامة للدولة ، الى حد كبير ، شكل العلاقات القائمة فى المجتمع ، ومدى التوازن الاقتصادى فيه ، ولكن قبل تحليل بنود هذه الميزانية يمكن أن نشير الى أنه قبل الاستقلال كانت هناك ميزانية « لاتحاد الجنوب العربى » تتضمن البنود ذات الطبيعة المركزية كوزارات الخارجية ، والجيش والشرطة المسلحة ، والصحة ، والتعليم والعمل الخ ... وميزانيتين أخرتين لعدن والدولة القعيطية أو حضرموت تتضمنان بنود الصرف ذات الطبيعة المحلية . أما بالنسبة للايرادات فلم يكن وضعها قد استقر قبل الاستقلال ، فنجد مثلا أنه بينما كانت الضرائب المباشرة تجبى لحساب حكومة عدن ، نجد أن الضرائب غير المباشرة كانت تحصل لحساب الاتحاد ، وكانت دولة القعيطى تستقل بميزانيتها ، وتعتمد على نظامها الضريبى ، ومصادر ايراداتها الخاصة . وقد أدمجت ميزانية حكومة عدن بعد الاستقلال فى الميزانية العامة للجمهورية ، وان كانت حضرموت أو المحافظة الخامسة ما زالت تحتفظ لنفسها بميزانية مستقلة تكاد تكون متوازنة .

وبالاضافة الى هذه الميزانيات نجد أنه كانت هناك ميزانيات ملحقة بميزانية الاتحاد ، وذلك لمرافق التليفون والمياه فى المناطق المختلفة ، كذلك ميزانية مستقلة للتطوير أو التنمية .

والبيان الآتى يوضح الايرادات والمصروفات المجملة فى الميزانيات قبل وبعد الاستقلال .

## جدول رقم (١)

## ايرادات ومصروفات الميزانيات المختلفة

## فى السنوات ٦٦/٦٥ — ٦٩/٦٨

مليون دينار

| ميزانية | ٦٦/٦٥ | ٦٧/٦٦ | ٦٨/٦٧ | ٦٩/٦٨ |
|---|---|---|---|---|
| **الايـــرادات** | | | | |
| الاتحـــاد | ١٣ر٤ | ١٦ر١ | ٢٠ر٩ | — |
| عـــدن | ٤ر٣ | ٤ر٤ | ٣ر٢ | — |
| القعيطى ( المحـــافظة الخامسة ) | ١ر٤ | ١ر٥ | ١ر٧ | ١ر٨ |
| الجمهورية | — | — | — | ١٢ر٦ |
| مجموع | ١٩ر١ | ٢٢ر٠ | ٢٥ر٨ | ١٤ر٤ |
| **المصروفات** | | | | |
| الاتحـــاد | ١٣ر٦ | ١٧ر٣ | ١٨ر٩ | — |
| عـــدن | ٤ر٥ | ٤ر٧ | ٣ر١ | — |
| القعيطى (م. الخامسة) | ١ر١ | ١ر٤ | ١ر٧ | ١ر٨ |
| الجمهورية | — | — | — | ١٣ر٧ |
| مجموع | ١٩ر٢ | ٢٣ر٤ | ٢٣ر٧ | ١٥ر٥ |

## جدول رقم ( ٢ )

الميزانيات الملحقة للسنوات ٦٧/٦٦ — ٦٩/٦٨

١٠٠٠ دينار

| | ٦٧/٦٦ | ٦٨/٦٧ | ٦٩/٦٨ |
|---|---|---|---|
| **التليفون** | | | |
| ايرادات | ٢٤١ر٥ | ٢٤٨ر٦ | ٢٢٧ر٧ |
| مصروفات | ٢٣٩ر٤ | ٢٣٨ر٢ | ٢٠٠ر٦ |
| الفائض | ٢ر١ | ١٠ر٤ | ٢٧ر١ |
| **الميـــاه** | | | |
| ايرادات | ٨١٦ر٧ | ٥٠٨ر٨ | ٥٢١ر٣ |
| مصروفات | ٦٧٠ر٤ | ٥٨٨ر٥ | ٣٢٥ر٥ |
| الفائض أو العجز | ١٤٦ر٣ | — ٧٩ر٧ | ١٩٥ر٨ |

| التطوير | ٦٧/٦٦ | ٦٨/٦٧ | ٦٩/٦٨ |
|---|---|---|---|
| ايرادات | ١٠١٩ر٤ | ٦٨ر١ | — |
| مصروفات | ١٣١٢ر٩ | ١٧٣ر٧ | ٢٣ر٣ |
| العجز | ٢٩٣ر٥ | ١٠٥ر٦ | ٢٣ر٣ |

ولنحاول فى الآتى تحليل كل من الايرادات والمصروفات المجمعة قبل وبعد الاستقلال حتى تكون صورة الميزانية أكثر وضوحا .

**المصروفات العـــامة :**

يمكن أن نقسم البنود الاساسية للصرف فى الميزانية الى ستة بنود هى ١ ــ الادارة العامة وتضم : الادارة العليا ، والاقتصاد والاوقاف ، والخارجيـــة .

٢ ــ الادارة المالية وتضم : مصروفات المالية والحسابات والتجارة .

٣ ــ حفظ الامن وتضم : الداخلية ، والشرطة والجيش والشرطة العســـكرية .

٤ ــ ادارة المشروعات العامة وتضم : الاشـــغال ، والمشروعات ، والزراعة ، والادارة الاقليمية والبلدية .

٥ ــ مصروفات الرفاهة العامة وتضم : التعليم ، والصحة ، والعمل ، والشئون الاجتماعيـــة .

٦ ــ المصروفات التحويلية وتضم : المعاشات ، والاعانات ، والدين العـــام ، واعانات الاتحـــاد والجمهورية ، وخـــدمات شركات الطيران والملاحة الخ ..

والملاحظ أن المصروفات العـــامة تزايدت بشـــكل كبير فى السنتين السابقتين على الاستقلال ، وترجع الزيادة اساسا الى تضخم بندى حفظ الامن والمعاشات وزادت نسبة مصروفاتهما بمقدار ٧٢ ٪ ، ٢٧١ ٪ وذلك فى سنة ٦٨/٦٧ عنها فى سنة ٦٦/٦٥ وذلك بالرغم من أن الحكومة الوطنية كانت قد تسلمت الحكم قبل انتهاء السنة المالية بأربعة أشـــهر ، ويرجع الارتفاع الكبير فى مصروفات المعاشـــات الى قرارات المندوب الســـامى البريطانى بدفع تعويضات ضخمة لكبار الموظفين والخبراء الاجانب الذين قرروا مغادرة البلاد بعد قرار بريطانيا بالانسحاب . وقد اضطرت الحكومة ازاء هذا الوضع الى التحلل من كثير من المعاشات المقررة على أســـاس أنها التزام على السلطة البريطانية وحدها . وفى نفس الوقت نجد أن مصروفات ادارة المشروعات العامة قد انخفضت ، ولم تتعد الزيادة فى بنود الرفاهة الاجتماعية أكثر من ٢٠ ٪ .

وبشكل عام نجد أنه بينما لم يزد المنفق على ادارة المشروعات العامة والرفاهة الاجتماعية عن ٦ر٣ مليون دينار سنة ٦٨/٦٧ . وذلك بنسبة ٢٦ ٪ من المصروفات العامة ، نجد أن نفقات حفظ الامن قد بلغت ١٢ر٥ مليون دينار مكونة ٥٣ ٪ . وقد قام اتجاه بعد الاستقلال بتصفية أجهزة الامن الداخلية والخارجيـــة ، واعادة تشكيلها تماما من عنـــاصر الثورة الشعبية ، وكان الرأى المعارض أن مثل هذه الخطوة يمكن أن تحدث خلخلة عند بدىء تكوين الدولة لا مبرر له ، وقد أيد هـــذا الرأى التحرشـــات المستمرة على الحدود وهو ما أثبتت صدقه الظروف ، ولو أن تدخل بعض عناصر قوى الامن فى ترجيح بعض التيارات فى القضايا قد ادى بالحكومة فى يوليو سنة ١٩٦٩ الى التخلص من بعض القيادات القديمة،والتركيز على اعادة تكوين قوى الامن لتكون أكثر فاعلية من ناحية ، ولتكون درعا لصيانة المجتمع الجديد من ناحية أخرى . ومهما يكن من شىء فمن المقرر أن يزيد الانفاق فى الميزانيات القادمة على الجيش سواء نتيجة لرفع مســـتوى تسليحه ، أو لزيادته لمواجهة التحديات السياسية التى تفرض نفسها على البلاد .

والجـــدول الآتى يبين الميزانيـــة المجمعة للمصروفات فى السنوات ٦٦/٦٥ — ٦٩/٦٨ .

## جـــــدول ( ٣ )

الميزانية المجمعة للمصروفات فى السنوات ٦٦/٦٥ — ٦٩/٦٨

١٠٠٠ دينار

| البند | ٦٦/٦٥ | ٦٧/٦٦ | ٦٨/٦٧ | ٦٩/٦٨ |
|---|---|---|---|---|
| **١ — الادارة العامة** | | | | |
| الادارة العليا | ٢٥٨ | ٤٥٥ | ٤١٨ | ٢٥١ |
| القضاء والاوقاف | ١٧٣ | ١٩٧ | ١٧٨ | ٢٣٢ |
| الخارجية | ٨٩ | ٩١ | ٥٢ | ٨٩ |
| مجموع | ٥٢٠ | ٧٤٣ | ٦٤٨ | ٥٧٢ |
| **٢ — الادارة المالية** | ١ر٣٢٣ | ١ر٤٧١ | ٧٣٣ | ٥٩٠ |
| **٣ — حفظ الامن** | ٧ر٢٦١ | ١٠ر١٢٣ | ١٢ر٤٩٣ | ٨ر٢٨٦ |

**٤ ــ ادارة المشروعات العامة**

| | ٦٦/٦٥ | ٦٧/٦٦ | ٦٨/٦٧ | ٦٩/٦٨ |
|---|---|---|---|---|
| الاشغال والمشروعات | ٢ر٩٧٨ | ١ر٨٩٠ | ١ر٤٦٥ | ١ر٠٥٤ |
| الزراعة | ٣٢٦ | ٤٦١ | ٣٨٧ | ٣٢٥ |
| الادارة الاقليمية والبلدية | ٥٤٩ | ٥٢٧ | ٤٨٣ | ٣٦٥ |
| المجموع | ٣ر٨٥٣ | ٢ر٨٧٨ | ٢ر٣٣٥ | ١ر٧٤٤ |

**٥ ــ الرفاهة الاجتماعية**

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| التعليم والارشاد | ١ر٧٧٩ | ٢ر٧٥٦ | ٢ر٥٦٧ | ٢ر٠٧٣ |
| الصحة | ١ر١٣٤ | ١ر٢٠٥ | ١ر٢١١ | ٩٥٩ |
| عمل وشئون اجتماعية | ٣٨٤ | ١٦٣ | ١٥٤ | ٧٦ |
| مجموع | ٣ر٢٩٧ | ٤ر١٢٤ | ٣ر٩٣٢ | ٣ر١٠٨ |

**٦ ــ مصروفات تحويلية**

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| خدمات شركات مختلفة | ٧٩٨ | ٥٦١ | ٤٨٥ | ٤١٥ |
| اعانة الاتحاد والجمهورية | ١ر١١٩ | ١ر١٨٨ | ٥٥٣ | ١٧٢ |
| معاشات واعانات | ٥٢٨ | ١ر٧٣٥ | ١ر٩٦٠ | ٣٨٤ |
| الدين العـــام | ٥٤٦ | ٥٤٧ | ٥٤٥ | ٢٢١ |
| مجموع | ٢ر٩٩١ | ٤ر٠٣١ | ٣ر٥٤٣ | ١ر١٩٢ |
| مجموع كلى | ١٩ر٢٤٥ | ٢٣ر٣٧٠ | ٢٣ر٦٨٤ | ١٥ر٤٩٢ |

ويرجع السبب الاكبر فى تضخم ميزانية النفقات الى زيادة مخصص الاجور ، والمصروفات الجارية ، اكثر منه نتيجة للمصروفات الاستثمارية .

والجدول الآتى يوضح المصروفات الفعلية للاتحاد والجمهورية موزعة على بنود الصرف الاساسية .

**جـــدول ( ٤ )**

مليون دينار

| البند | ٦٦/٦٥ | ٦٧/٦٦ | ٦٨/٦٧ | ٦٩/٦٨ |
|---|---|---|---|---|
| مهايا واجور | ٧ر٢٣ | ٨ر٥٥ | ٩ر٩٠ | ٩ر٠٥ |
| مصروفات جارية | ٥ر٠١ | ٧ر٣٥ | ٦ر٧٠ | ٤ر٥٧ |
| مصروفات استثمارية | ١ر٣١ | ١ر٤٢ | ٢ر٣٠ | ٠ر١٢ |
| مجموع | ١٣ر٥٥ | ١٧ر٣٢ | ١٨ر٩٠ | ١٣ر٧٤ |

ومن دراسة لتسلسل المرتبات فى الجهاز الحكومى يتبين أن مرتبات الفئات العالية وكانت تتراوح بين ١٥٠٠ ، ٢٤٠٠ دينار فى السنة سنة ١٩٥٨ ، قد ارتفعت الى ٢١٣٦ ، ٣١٣٢ دينار سنة ١٩٦٥ ، أى بزيادة تراوحت بين ٤٢ر٤ ٪ ، ٣٠ر٥ ٪ على الترتيب . وزادت المرتبات المتوسطة فى نفس الوقت وهى بين ٧٦٥ دينار ، ١٣٠٥ دينار فى السنة بنسب تراوحت بين ٣٤ر٩ ٪ ، ٢٦ر٩ ٪ على الترتيب . أما المرتبات فى السلم الادنى وكانت تتراوح بين ١٥٦ ، ٢٠١ دينار فقد ارتفعت بنسب ٤٤ر٢ ٪ ، ٥٨ر٢ ٪ . ويبدو كما لو أن الهدف من ذلك كان استمالة جماعات الموظفين لنظام الحكم الاستعمارى ، فاذا بقى فقد أدت الغرض منها ، واذا فشل فان فئة الموظفين تكون عناصر مناوئة ، تعرقل أى تغيير يمس أوضاعها ، أو تكون هذه المصروفات عبئا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى المستقبل .

وبالرغم من الاعتبارات السياسية والاجتماعية فلم تجد الحكومة الوطنية من وسيلة ازاء هذا الوضع الشاذ الا أن تعيد النظر فى نظام الاجور ، فخفضته فى فبراير سنة ١٩٦٨ ، ولاحظت فى الخفض العودة بالاجور الى مستواها الطبيعى ، وذلك مع الاخذ فى الاعتبار التوازن الواجب بين مستويات الاجور ، واعفى من الخفض ، أو الضريبة الخاصة التى فرضت على الاجور من تصل مرتباتهم الى ٢٣ر٥ دينار فى الشهر كحد أعلى ، وبلغ التخفيض فى المرتبات التى تزيد عن هذا الحد بنسب تراوحت بين ٦ ٪ لمن يصل مرتبهم الشهرى ٢٥ دينارا ، ٦٠ ٪ لمن تزيد مرتباتهم عن ٢٠٠ دينار ، مع مراعاة الا يزيد أى مرتب بعد التخفيض عن ١٠٠ دينار فى الشهر .

وكان الاجراء الآخر الذى أخذت به الحكومة هو خفض المصروفات الجارية ، كما اضطرت تحت ظروف العجز الكبير فى الميزانية الى ايقاف الانفاق على المشروعات الاستثمارية ، وقررت فى ميزانية ٧٠/٦٩ خفض المصروفات الجارية بنسبة ٢٥ ٪ ، وان كان هذا يعنى زيادة نسبة المهايا والاجور فى الميزانية ، وهو وضع لا يمكن أن يستمر طويلا .

والجدير بالملاحظة أن مشكلة اعباء الوظائف العامة لا ترجع فقط الى ارتفاع معدلات الاجور ، وتركزها فى نواحى الانفاق غير الانتاجية ، ولكن الى انخفاض ساعات العمل أيضا اذ لاتزيد على ست ساعات فى خمسة أيام من الاسبوع ، وأربع فى يوم العمل السادس ، وبالاضافة الى ذلك فان للموظف الحق فى الحصول على أجازة سنوية تتعادل مع ما يتراوح بين ٣ ، ٥ أيام عن كل شهر ، وذلك عدا الاجازات الرسمية للمواطنين ، وذلك تبعا لدرجة الموظف ، وتصل الاجازات الى ٧ أيام فى الشهر للمغتربين . هذا ويمكن ترحيل الاجازات من سنة الى أخرى دون حد ، مما أدى الى فقد نسبة كبيرة من أيام العمل دون مبرر قوى . وقد حاولت الحكومة زيادة ساعات العمل ، غير أنه فى بعض الحالات التى زيدت فيها ساعات العمل لم يجد الموظفون عملا كافيا يؤدونه مما أدى الى العودة لنظام الست ساعات ، وحتى لا تكون اطالة ساعات العمل مبررا آخر لتضخم المصروفات الجارية .

ويكشف الوضع التعليمى والصحى الحالة العامة التى ترك الاستعمار فيها البلاد ، فلم يزد عدد العاملين فى الدولة من الحاصلين على مؤهل عال وامضوا فى الخدمة أكثر من سنتين عند الاستقلال غير ٧٠ موظفا فقط ، ثلثهم من ذوى المؤهلات العملية . وقد زاد العدد بشكل واضح بعد الاستقلال ولو انه ما زال فى حدود قاصرة عن الوفاء بالمتطلبات العامة كما يتضح من الجدول التالى :

## جدول رقم (٥)

## توزيع العاملين من ذوى المؤهلات العالية

## حسب جهات العمل وذلك فى ٣٠ مارس سنة ١٩٦٩

| الوزارة/المؤهل | اقتصاد وتجارة وعلوم سياسية | آداب | قانون | زراعة | علوم | هندسة | طب | مجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| اقتصاد ومالية | ٢٦ | ١ | — | — | ١ | — | — | ٢٨ |
| تربية وثقافة | ٥ | ٣٦ | ٣ | — | ٥ | ٢ | — | ٥١ |
| رئاسة وخارجية | ٨ | ٣ | — | — | — | — | — | ١١ |
| ادارة محلية وتوظيف وشئون اجتماعية | ٤ | ٧ | ١ | — | — | — | ١ | ١٣ |
| أشغال وميناء وأراضى | ٧ | — | — | — | ١ | ١٣ | — | ٢١ |
| زراعة | — | ١ | — | ١٠ | ٢ | ٤ | — | ١٧ |
| صحة | — | — | — | — | — | — | ١٩ | ١٩ |
| عدل | ١ | — | ٩ | — | — | — | — | ١٠ |
| دفاع | ١ | — | — | — | — | — | — | ١ |
| مجموع | ٥٢ | ٤٨ | ١٣ | ١٠ | ٩ | ١٩ | ٢٠ | ١٧١ |

## جدول رقم (٦)

## توزيع العاملين من ذوى المؤهلات العالية ممن تزيد مدة خدمتهم على ٣ سنوات فى ٣٠ مارس سنة ١٩٦٩ حسب جهات العمل

| الوزارة/المؤهل | اقتصاد وتجارة وعلوم سياسية | آداب | قانون | زراعة | علوم | هندسة | طب | مجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| اقتصاد ومالية | ٥ | — | — | — | — | — | — | ٥ |
| تربية وثقافة | ٢ | ٢١ | — | — | ٤ | ٢ | — | ٢٩ |
| رئاسة وخارجية | ١ | — | — | — | — | — | — | ١ |
| ادارة محلية وتوظيف وشئون اجتماعية | — | ٤ | — | — | — | — | — | ٤ |
| أشغال وميناء وأراضى | ٢ | — | — | — | — | ٨ | — | ١٠ |
| زراعة | — | — | — | ٦ | — | — | — | ٦ |
| صحة | — | — | — | — | — | — | ١١ | ١١ |
| عدل | — | — | ٣ | — | — | — | — | ٣ |
| دفاع | ١ | — | — | — | — | — | — | ١ |
| مجموع | ١١ | ٢٥ | ٣ | ٦ | ٤ | ١٠ | ١١ | ٧٠ |

ويتضح من الجدولين السابقين أن توزيع المؤهلين على مجالات العمل المختلفة توضح العجز الكبير فى كثير من المجالات كالدفاع والزراعة والعدل، ومن الملاحظ مثلا انه لم يكن بالخارجية والرئاسة والدفاع غير اثنين ممن كانت مدة خدمتهما عند الاستقلال تزيد عن سنتين. ولم يتضمن من المشتغلين قبل الاستقلال غير سيدة واحدة مؤهلة ، وقد أضيف اليها اثنان بعد الاستقلال. ولا يرجع تعيين أقدم موظف فى الحكومة الى أبعد من سنة ١٩٥٠ . والجدول الآتى يبين توزيع المؤهلين حسب مدة خدمتهم محسوبة فى أول ابريل سنة ١٩٦٩ .

**جدول رقم (٧)**

| مدة الخدمة | عدد العاملين المؤهلين |
|---|---|
| أقل من سنة | ٤٠ |
| ١ — ٣ سنوات | ٦١ |
| ٣ — ٥ سنوات | ٤٠ |
| ٥ — ١٠ سنوات | ٢٦ |
| ١٠ سنوات فأكثر | ٤ |
| المجموع | ١٧١ |

ولا يزيد عدد الحاصلين على مؤهل أعلى من الشهادة الجامعية الاولى عن ١٩ اى بنسبة ١١٪ ، ومن هذا العدد ثلاثة فقط حصلوا على الدكتوراه ( ٢ فى الاقتصاد ، ١ فى الاداب ) .

ونظرا لعدم وجود دراسات عالية فى البلاد ، فان الحصول على مؤهل عال كان يقتضى السفر الى الخارج ، وكان النظام الوظيفى يقضى بضرورة استقالة الموظف اذا انقطع للدراسة فى الخارج مدة تزيد على السنتين .

ولم يكن فى ميزانية الدولة بند للبعثات الخارجية ، وان كان البعض يرسل للجامعات البريطانية أو معاهدها العالية لدراسات قصيرة ، وعلى نفقة بعض الاجهزة البريطانية كالمجلس البريطانى ، ووزارة المستعمرات . وقد تحمل غالبية اصحاب المؤهلات العالية بأعباء دراساتهم فى الخارج ، كما قدمت بعض البلاد العربية وبالاخص الجمهورية العربية المتحدة معونات دراسية لابناء اليمن منذ ثورة ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ، دون تفرقة بين من هم من الشمال أو الجنوب . والجدول الاتى يبين توزيع المؤهلين العاملين فى الدولة حسب مصدر حصولهم على المؤهل .

## جدول رقم (٨)
## توزيع المؤهلين حسب مصدر مؤهلهم

| مصدر المؤهل | مؤهل بكالوريوس | مؤهل أعلى من البكالوريوس |
|---|---|---|
| أ ــ دول عربية | ١٠٦ | ١ |
| جمهورية عربية متحدة | ٦٨× | ١ |
| أخرى | ٣٨ | — |
| ب ــ دول غربية | ٤٧ | ١٥ |
| بريطانيا | ٣٩ | ٩ |
| أخرى | ٨ | ٦ |
| ج ــ دول شرقية | ١٠ | — |
| اتحاد سوفيتى | ٢ | — |
| أخرى | ٨ | — |
| د ــ دول آسيوية | ٨ | ٣ |
| مجموع كلى | ١٧١ | ١٩ |

× من هذا العدد ٣ فى الجامعة الامريكية بالقاهرة .

ولادراك المستوى التعليمى فى البلاد حتى الاستقلال نذكر فى الاتى عدد المدارس والطلبة والمدرسين فى أوائل سنة ١٩٦٦ .

## جدول رقم (٩)
## عدد المدارس والطلبة والمدرسين

| المستوى | مدارس | طلبة | مدرسون |
|---|---|---|---|
| ابتدائى | ٢٥٢ | ٥١ر٩٥٤ | ١ر٧٧٧ |
| اعدادى | ٦١ | ١٨ر٢٨٧ | ٦٩٧ |
| ثانوى فنى | ٣٣ | ٧ر٦٥٤ | ٤٣٦ |
| تدريب المعلمين | ٥ | ٣٥٤ | ٥٠ |
| المجموع الكلى | ٣٥١ | ٧٨ر٢٤٩ | ٢ر٩٦٠ |

وقد كانت النسبة الكبرى المستفيدة من التعليم مركزة فى عدن الذى ينص قانونها على حق المواليد فيها فى التمتع بالتعليم الابتدائى والاعدادى ، وان كان فى الواقع لم يتمتع بهذا الحق الا القلة القادرة من أصحاب الدخول العليا والمتوسطة . فبالرغم من أن نسبة سكان عدن تتراوح بين ١٠ ٪ ، ١٥٪ من مجموع السكان ، فقد كانت نسبة المدارس فيها الى العدد الكلى حوالى ٢٢ ٪ ، والطلبة والمعلمين ٣٦٪ .

ولادراك مستوى الدراسة فى هذه المدارس نجد أن نسبة المدرسين المتخرجين أو الحاصلين على شهادة رسمية أو ما يعادلها مدربين أو غير مدربين لم يتعد ١٤ ٪ ،وكانت نسبة المدرسين ممن حصلوا على شهادة ثانوية ٢٥ ٪ ، أى أن نسبة المدرسين الذين كانوا يقومون بالتدريس ولم يحصلوا حتى على شهادة اتمام الدراسة الثانوية كانت نسبتهم ٦١ ٪ . واذا عرفنا أن نسبة المدرسين الحاصلين على مؤهل ثانوى على الاقل بلغت فى عدن ٩٠٪ من نسبتهم أمكننا أن ندرك كيف كان مستوى التعليم فى الريف أما عن الصحة العامة فيكفى أن نذكر أنه لم يكن بالبلاد عند الاستقلال غير مستشفى واحد معد اعدادا كاملا ، وكان هناك طبيب واحد لكل ٣٣٫٠٠٠ مواطن ، وسرير لكل ١٥٠٠ فرد .

## الايرادات العـــامة :

كان للنطاق المحدود لدور السلطة الحاكمة فى اليمن الجنـــوبية قبل الاستقلال أزاء مطالب الجماهير ، وللفلسفة التى يقوم عليها نظام الحكم أثرها فى شكل الضرائب التى كانت تتسم بالضعف وعدم المرونة ، ولم تتجاوز فى أحسن التقديرات ٧ ٪ من الدخل القومى ، فنظام الحرية الاقتصادية القائم كان يعتبر أن التطور الاقتصادى والاجتماعى رهن بنشاط الافراد ، وليس للحكومة أن تتدخل فيه الا فى أضيق الحدود ، ومن أمثلة التدخل غير المقبولة فرض أى نوع من الضرائب أو الرسوم يكون الهدف منها اجراء أى تصحيح اقتصادى أو اجتماعى للأوضاع السائدة .

وكانت السلطة الحاكمة تخشى فرض ضرائب أو رسوم عالية لمواجهة المصروفات التقليدية لمهام الدولة وهى حفظ الأمن ، والقيام بالمشروعات العامة ، والمحافظة على المستوى الصحى ، وضمان حد أدنى من مستوى التعليم الحضارى .وعالجت الأمر بطريقة بسيطة أعنى بها منح اعانة سنوية لتعزيز الميزانية . وقد تكون تلك الاعانة كبيرة نسبيا ، وتعكس صورة خاطئة وهى أن بريطانيا انما كانت تقدم خدمة لليمن الجنوبية ، وان دافع الضرائب البريطانى كان هو المتحمل بعبء هذه الخدمة ، غير أن الحقيقة كانت خلاف ذلك ، فالمنطقة كانت تعتبر مركزا استراتيجيا هاما ، وعدم وجود بريطانى فيه كان يقتضى انفاق مصروفات أضخم فى مكان آخر ، هذا فضلا عن أن الاسطول البريطانى كان يتحرك فى الميناء دون قيود ، ودون أن يدفع أى رسوم ، وبالاضافة الى ذلك كله ،فان المشروعات البريطانية كانت تستفيد من انخفاض معدلات الضرائب ، لان معناها زيادة فى الفائض الذى يؤول لرأس المـــال البريطانى وهو الغالب فى الاســـتثمار فى اليمن الجنـــوبية .

ويبين الجدول الآتى بنود الايرادات المختلفة للميزانيات المجمعة قبل وبعد الاستقلال .

## جـــدول رقم (١٠)
الميزانية المجمعة للايرادات
فى السنوات ٦٥/٦٦ ــ ٦٨/٦٩

**مليون دينار**

| البنـــــد | ٦٥/٦٦ | ٦٦/٦٧ | ٦٧/٦٨ | ٦٨/٦٩ |
|---|---|---|---|---|
| ضرائب مباشرة | ١ر٩٩ | ١ر٩٣ | ١ر٨٩ | ٢ر٠٢ |
| ضرائب غير مباشرة | ٣ر٣٧ | ٣ر١٢ | ٢ر٨٤ | ٣ر٣٩ |
| تراخيص وغرامات | ٠ر٢٩ | ٠ر٣٨ | ٠ر٢٢ | ٠ر٢٩ |
| ايرادات مصالح الدولة | ٢ر١٥ | ٣ر٥٠ | ٢ر٧٣ | ٠ر٩٢ |
| أخـــــرى | ١ر٢٨ | ٢ر١٧ | ٢ر٥٢ | ٥ر٦٧ |
| المجمـــــوع | ٩ر٠٨ | ١١ر١٠ | ١٠ر٢٠ | ١٢ر٢٩ |
| خدمات وتسويات داخلية بين الاتحاد وعدن | ٠ر٥٤ | ٠ر٣٢ | ٠ر٠٣ | ــــ |
| المجمـــــوع | ٩ر٦٢ | ١١ر٤٢ | ١٠ر٢٣ | ١٢ر٢٩ |
| اعانة من بريطانيا | ٨ر٤٢ | ١٠ر٥٢ | ١٥ر٥٢ | ٢ر١٥ |
| خدمات من بريطانيا | ١ر٠٣ | ٠ر١٠ | ٠ر٠٣ | ــــ |
| المجمـــوع الكلى | ١٩ر٠٧ | ٢٢ر٠٤ | ٢٥ر٧٨ | ١٤ر٤٤ |

ويتضح من الجدول أن الضرائب المباشرة لم تتعد فى سنة ٦٨/٦٧ نسبة ١٨ر٥ ٪ من الايرادات العادية ، فى الوقت الذى كانت نسبة الضرائب غير المبـــاشرة ٢٧ر٨ ٪ ، وهو أمر طبيعى نلمسه فى اقتصاديات البـــلاد المتخلفة . ويكمل هذه الصورة ايراد مصالح الدولة ، وكانت تمـــد الخزانة العامة بما يقرب من نصيب الضرائب غير المباشرة .

والجدير بالاشارة أن الضرائب المبـــاشرة تقوم على الضريبة التى فرضت فى عدن سنة ١٩٦١ على الدخل الفردى* ، وربح الشركات ، وريع المبانى ، وما زالت الضريبة محصورة فى عدن حتى الان ، ولم تفرض بعد على مختلف أجزاء الجمهورية . وكان ســـعر الضريبة على الشركات حتى أبريل سنة ١٩٦٧ ٣٢ر٥ ٪ ، وقد زيد بعد الاستقلال الى ٣٧ر٥ ٪ . أما الضريبة على الاجور فتتصاعد بتصاعد الدخل ، وتتراوح بين ٥ ٪ * على

(*) فرضت ضريبة فى أثناء الحرب العالمية الثانية على الشركات ، كما فرضت ضريبة اضافية بعد ذلك اذا زاد الربح عن حد معين نسبتها ١٥ ٪ ، وكان سعر ضريبة الارباح وقتذاك ٣٧ر٥ ٪ وفى سنة ١٩٤٧ ألغيت الضريبة الاضافية وخفضت ضريبة الارباح فى سنة ١٩٥٦ الى ٣٢ر٥ ٪ كجزء من سياسة تشجيع الاستثمار ، ولو أن الهدف كان تخفيف الاعباء عن الشركات الاجنبيـــة .

٤٠٠ دينار الأولى من الدخل ، وتصل الى ٧٥ ٪ على مايزيد عن ١٥ر٠٠٠ دينار . وكان يمكن أن يكون أثر هذه الضريبة كبيرا لولا ما تتمتع به الشركات من اعفاءات لمنع الازدواج الضريبى ، وبالذات مع بريطانيا ، وكذلك خصم شرائح كبيرة من وعاء الضريبة لصالح من يعولهم الفرد ، أو لمقابلة مصروفات تعليم أبنائه ...

وقد اضطرت الحكومة فى المراحل الاولى للاستقلال الى خفض مرتبات الموظفين كما سبق أن ذكرنا ، وقد اتخذت نفس المبدأ بالنسبة للعاملين فى الشركات ولكن عن طريق فرض ضريبة خاصة ، يعفى منها من يحصلون على مرتب شهرى قدره ٢٣ر٥ دينار ، وتفرض الضريبة بنسبة ٥ ٪ على من بلغ مرتبهم الشهرى ٢٥ دينارا ، ويرتفع سعرها الى أن يصل الى ٤٧ر٥ ٪ على المرتبات التى تتعدى ٢٥٠ دينارا فى الشهر ، ولم يوضع حد أعلى للمرتبات . وقد طبقت الشركات الضريبة على أصحاب المرتبات الدنيا ، ولكنها كانت تدفعها عن ذوى المرتبات العليا ، مما كان يثير احساسا بعدم العدالة بين العاملين . ويوضح الجدول الآتى حصيلة الضريبة قبل وبعد الاستقلال .

**جدول رقم (١١)**

حصيلة ضريبة الدخل من القطاعات المختلفة

١٠٠٠ دينار

| المصدر | ٦٧/٦٦ | ٦٩/٦٨ |
|---|---|---|
| شركات | ١ر١٣٧ | ١ر٠١٣ |
| تجار | ١٤٦ | ١٨٠ |
| موظفى القطاع الخاص | ٤١٠ | ٣٩٨ |
| موظفى الحكومة | ١٤٧ | ٢١ |
| اشخاص غير مقيمين | ٤٦ | ٢١ |
| ضريبة خاصة على الاجور | ——— | ٣٨٨ |
| مجموع | ١ر٨٨٦ | ٢ر٠٢١ |
| نسبة ضريبة الشركات والتجار | ٦٨ ٪ | ٥٩ ٪ |
| نسبة ضريبة الافراد | ٣٢ ٪ | ٤١ ٪ |

والملاحظ أنه بالرغم من ان هدف الدولة بعد الاستقلال تحميل الشركات بأعباء أكبر من الافراد الا أن النتيجة كانت مختلفة نتيجة للضريبة الخاصة . وقد تعنى قلة حصيلة الضريبة على الشركات انخفاض الارباح، وقد تعنى أيضا زيادة تهربها لنقص الجهاز الضريبى وضعفه ، ويدور النقاش حول تعميم فرض ضريبة الدخل على نطاق الجمهورية ، غير ان الحجة فى عدم تطبيقها فى غير عدن هى ضعف وقصور الجهاز الضريبى .

وتكشف حصيلة ضريبة الدخل عن الارتفاع النسبى لمعدلات الدخول والارباح ، مع ارتفاع حدود الاعفاء كما يتضح من الجدول الاتى :

**جدول رقم (١٢)**
**نسبة عدد الخاضعين لضريبة الدخل**
**ونسبة مادفعوه من ضريبة فى عام ٦٧/٦٦**

| الدخل السنوى بالدينار | نسبة عدد الخاضعين | نسبة ما دفعوه |
|---|---|---|
| أ ــ موظفين غير حكوميين | | |
| حتى ــ ١٢٠٠ | ٧٣ر٤ | ١٤ر٤ |
| ١٢٠٠ ــ ٣٠٠٠ | ٢١ر٤ | ٤٣ر٩ |
| أكثر من ــ ٣٠٠٠ | ٥ر٢ | ٤١ر٧ |
| ب ــ موظفين حكوميين | | |
| حتى ــ ١٢٠٠ | ٦٤ر٧ | ١٦ر٠ |
| ١٢٠٠ ــ ٣٠٠٠ | ٣٣ر١ | ٧٦ر٧ |
| أكثر من ــ ٣٠٠٠ | ٢ر٢ | ٧ر٣ |
| ج ــ أفراد غير مقيمين | | |
| حتى ــ ١٢٠٠ | ٦٣ر٠ | ١٨ر٢ |
| ١٢٠٠ ــ ٣٠٠٠ | ١٤ر٤ | ٣٤ر٨ |
| أكثرمن ــ ٣٠٠٠ | ٢٢ر٦ | ٤٧ر٠ |
| د ــ تجــار | | |
| حتى ــ ١٢٠٠ | ٨٠ر٠ | ٢٢ر٧ |
| ١٢٠٠ ــ ٣٠٠٠ | ١٧ر٠ | ٣٦ر٧ |
| أكثر من ــ ٣٠٠٠ | ٣ر٠ | ٤٠ر٦ |
| هـ ــ شركات | | |
| حتى ــ ٥٠٠٠ | ٥٦ر٣ | ١ر١ |
| ٥٠٠٠ ــ ٢٥ر٠٠٠ | ٢٥ر٢ | ٧ر٥ |
| ٢٥ر٠٠٠ــ ٥٠ر٠٠٠ | ٦ر٨ | ٦ر٥ |
| أكثرمن ــ ٥٠ر٠٠٠ | ١١ر٧ | ٨٤ر٩ |

أما بالنسبة للرسوم الجمركية فهى مفروضة فى مختلف اجزاء الجمهورية ، اذ هى الوسيلة الطبيعية للحصول على الايراد بقدر كبير من اليسر فى البلاد النامية ، أو المتخلفة . ولكن نسبة الرسوم المفروضة حاليا فى البلاد تختلف فى المحافظة الخامسة عنها فى المحافظات الاخرى ، كنتيجة لعوامل الانفصال التاريخية لتلك المحافظة ، واهتمامها باحداث توازن فى ميزانيتها .

وتفرض الرسوم الجمركية فى منطقة عدن أساسا على السجاير والخمور والقات ، وقد زيدت هذه الرسوم منذ الاستقلال على مرحلتين الاولى فى يوليو سنة ١٩٦٨ لزيادة حصيلة الايراد ، والثانية فى سبتمبر سنة ١٩٦٨ لتعويض الغاء الرسوم المفروضة على بعض السلع الضرورية فى المحافظة الخامسة . كما فرضت ضريبة على البيض المستورد فى نفس الوقت لحماية الانتاج المحلى ، ولعلها أول ضريبة تفرض فى البلاد بهذا الهدف .

وتفرض رسوم للانتاج على المياه الغازية ، غير أن انخفاض الطلب على المياه الغازية ، ومواجهة الصناعة بكثير من المشاكل يدعو الى اعادة النظر فيها ، ولم يحل دون الغائها غير عجز الايرادات واضطرار الدولة الى الابقاء على كل رسم أيا كان الرأى فيه حتى تتوفر موارد جديدة للدخل .

وكانت شركات البترول قد عمدت الى رفع اسعار المنتجات البترولية على ثلاث دفعات قبيل الاستقلال بادعاء انخفاض الطلب ، واقفال قناة السويس ، وخفض قيمة الاسترلينى ، ومواجهة تعويضات ترك الخدمة لبعض العاملين ، غير أن الحكومة الوطنية استندت الى بعض التشريعات التى كانت قائمة ، واعتبرت زيادة الاسعار التى قامت بها الشركات زيادات غير مشروعة ، ولكنها فى نفس الوقت لم تسمح للشركات لاعادة الاسعار الى ما كانت عليه ، بل فرضت رسم استهلاك فى فبراير سنة ١٩٦٩ بما يتعادل مع الفرق بين الاسعار التى كانت قد حددتها الشركات للبيع للمستهلك ، وبين أسعار تكلفة تلك المنتجات مضافا اليها ربح مناسب مع الاخذ فى الاعتبار التغير الذى أصاب سعر الاسترلينى ، وأسعار الشحن فى العالم عقب اغلاق قناة السويس .

وأما المحافظة الخامسة فالملاحظ أنها اذ تحرم دخول القات والخمور اليها ، ونتيجة لاعتمادها على نفسها لتغطية مصروفاتها ، فان الرسوم الجمركية فيها كانت مفروضة على مختلف السلع سواء كانت استهلاكية أو انتاجية ، ضرورية أو كمالية ،وبدأ هذا الوضع يتغير بالغاء بعض الرسوم على السلع الضرورية وبلغت ٣٥ سلعة مثل الارز والقمح والدقيق والزيت والسمن والسكر والشاى والادوية والخضر والاغنام والالبان ... الخ .

والبيان الآتى يوضح الايرادات المحصلة من الرسوم الجمركية ورسوم الانتاج والطرق خلال سنة ٦٨/٦٩ .

## جدول رقم (١٣)

الرسوم المحصلة خلال السنة المالية ٦٩/٦٨

١٠٠٠ دينار

| البنـــد | المحصل |
|---|---|
| أ ــ رسوم جمركية | |
| تبغ وسجاير | ٩٤٠ر٥ |
| قات | ٦٢٨ر٠ |
| مشروبات روحية | ٢٠٤ر١ |
| كحوليات لغير الشرب | ١٧ر٤ |
| رسوم على البيض المستورد | ٦ر٦ |
| رسوم على مصفاة البترول | ٢٠ر٠ |
| مجموع | ١٨١٦ر٦ |
| ب ــ رسوم انتاج واستهلاك وطرق | |
| بنزين سيارات | ٦٧٠ر٠ |
| مياه غازية | ٤٣ر٦ |
| عوائد طرق | ٢٥٤ر٣ |
| مجموع | ٩٦٧ر٩ |
| ج ــ رسوم جمركية المحافظة الخامسة | ٦٠٦ر٩ |
| المجموع الكلى : | ٣٣٩١ر٤ |

وبالاضافة الى المجالين الاساسيين للضريبة تفرض العشور فى الريف، وهى الضريبة التقليدية فى البلاد الاسلامية ، ولو أنها لا تفرض بطريقةموحدة بين الولايات المختلفة ، ففى بعضها تفرض على الانتاج الزراعى ، وتفرض فىالبعض الاخر على المواشى . ويتغير سعر الضريبة تبعا لنوع الرى ،فتزيد فى الاراضى المروية بمياه الفيضان عن تلك المروية بمياه الآبار الارتوازية ، وتزيد على المحاصيل التجارية كالبن والقات والدخان عنها على المحاصيل الغذائية الاخرى . ولو أن الضريبة بشكل عام صغيرة ، ولا تتناسب مع الدخل الزراعى .

وقد عاون فى مواجهةعجز الميزانية خلال سنة ٦٨/٦٩ المعونات التى قدمتها بعض الدول العربية هى الجمهورية العربية المتحدة والجزائر والعراق ومجموعة الدول الاشتراكية ، كما يتضح من الجدول التالى . وقد تضمنت هذه المعونات معونات نقدية وعينية ، واخذت المعونات العينية شكل سلع ، ومنح دارسية ، وخبراء ، كما قدمت أجهزة الامم المتحدة بعض المعونات فى شكل خبرة وفى نطاق صغير .

كما عاون فى سد عجز الميزانية السابقة ما تم تحصيله من مستحقات بعد تصفية مركز عدن بالنسبة للجنة نقد شرق أفريقيا ، وبلغت هذه المستحقات ٢ر٦٢٥ر٠٠٠ دينار .

والملاحظ بشكل عا مأن النظام الضريبى غير سليم ، ولا يدر العائد الكافى ، اذ أن المفروض على أدنى تقدير أن تواجه المصروفات العادية للدولة بما تفرضه وتحصل عليه من ضرائب ، وفضلا عن ذلك فان الهيكل الضريبى لا يصلح لتوزيع الاعباء العامة بالشكل الذى يضمن النمو المتوازن فى المجتمع سواء بين المناطق المختلفة فى البلاد ، أو بين أصحاب الثروات والدخول المتباينة .

وقد يثار الجدل حول الخوف من أثر اى ضريبة تفرض على طبيعة الحرية التى تتميز بها عدن ، مما قد يفقدها الكثير من هذه الميزات ، غير أن هذه الحجة ليست قوية ، فمن ناحية لا يمكن ترك البلد بدون تنمية اقتصادية ، ولا يمكن تصور قيام صناعة فى الظروف العامة لليمن الجنوبية ، الا اذا كانت هناك حماية كافية لها ، أما فىالمرحلة المؤقتة حيث تلعب الميناء الحر دورا له وزنه فى مواجهة المشاكل الاقتصادية فيمكن تحديد أماكن فى الميناء والمطارات لتسويق السلع التى يطلبها العابرون أو السياح .

وبالاضافة الى ذلك فلا مفر من فرض نوع من الرقابة على النقد للحد من تسرب العملة الاجنبية ، وقد يتطلب الامر فى المرحلة القائمة فرض ضرائب على السلع المعمرة كالسيارات ، والاجهزة الكهربائية ، وكذلك أدوات التجميل التى تستهلك فى البلد بدرجة لا تتناسب مع ظروفها العامة .

ولا يمكن أن نغفل فى مجال الكلام عن المشكلة المالية أهمية فرض ضريبة على التركات لتزيد موارد الخزانة العامة من ناحية ، ولتلعب دورا تصحيحيا للوضع الاجتماعى من ناحية أخرى .

ومع ذلك فمهما كانت امكانية زيادة الايراد فان ضعف الموارد الحالية ستعكس أثرها على حصيلة الضرائب المختلفة ، الامر الذى يفرض ضرورة الاهتمام بالتنمية الاقتصادية بالدرجة الاولى ، لانها هى المجال الطبيعىلزيادة دخل المجتمع ، ثم دخل الدولة ، ومازالت اتفاقات المعونة المتعددة حتى الان مع الخارج قاصرة عن الوفاء بالغرض أو تحقيق الهدف المرجو .

وكانت الجامعة العربية فى المرحلة النهائية لوجود الاستعمار قد شكلت لجنة لدراسة احتياجات التنمية فى الجنوب العربى ، ووصلت الى مرحلة تحديد القدر الضرورى من هذه الاحتياجات ، وتكوين صندوق للتنمية غير أن المسألة لم تثر بعد ذلك وبعد حصول اليمن الجنوبية على استقلالها ، وليس هناك شك فى أن استقلال هذا الجزء من الوطن العربى هام واساسى فى المرحلة الحاسمة التى يمربها العالم العربى ، ولهذا نعتقد انه لصالح هذا البلد العربى حديث الاستقلال ، ولصالح المجتمع العربى بل والدولى انشاء صندوق لموازنة عجز ميزانية هذا البلد لمدة خمس سنوات مثلا ، ومده بالمعونات المادية لاقامة المشروعات التى تتطلبها التنمية ، على أن تسدد قيمتها على آجال طويلة وبدون فائدة أو بفائدة اسمية . وكذلك تقديم المعونات الفنية التى تفتقر اليها ، وبالشكل الذى يتمشى مع اهداف البلاد الاقتصادية والاجتماعية .

وقد لجأت اليمن الجنوبية فى عيد استقلالها الثانى ، ولمواجهة الضغوط الاجنبية الى تأميم المصالح الاجنبية فى البنوك وشركات التأمين والوكالات البحرية ، والوكالات التجارية . واذا كانت هذه الخطوة لها قيمتها بالنسبة للتطور فى العالم العربى ككل الا أنها فى حاجة الى دعم مادى حتى تحقق الهدف منها .

والجدول الآتى يلخص اتفاقات القروض والمعونات الاقتصادية التى عقدتها اليمن الجنوبية مع الخارج منذ الاستقلال حتى يونيه سنة ١٩٦٩ .

## جدول رقم (١٤)
## ملخص اتفاقات القروض والمعونات الاقتصادية
## مع اليمن الجنوبية حتى يونية ١٩٦٩

| اسم البلد | قيمة القرض أو المعونة | الغرض المخصص | طريقة السداد |
|---|---|---|---|
| بلاد عربية | | | |
| الجزائر | ٤ مليون دولار ( حوالى ١ر٧ مليون دينار ) . | نقد ، وآلات ، وجرارات وسيارات ومواد بترولية ومواد غذائية ومكتبية ، واسمنت | جزء معونة لا تسدد وجزء يسدد بدون فائدة . |
| ج.ع.م. | ٢٥٠ر٠٠٠ جنيه | مواد استهلاكية وأدوية | مواد محلية خلال سنة وما يتبقى يسدد بعملة قابلة للتحويل . |
| بلاد اشتراكية | | | |
| الاتحاد السوفيتى | ١ ــ ٧ مليون روبل ( ٢ر٣ مليون دينار ) | بناء سدود للرى وحفر وتجهيز وتشغيل آبار للرى ، ومسح جيولوجى ، وتنظيم محطة أبحاث زراعية ، وانشاء وتشغيل محطات الاصلاح وصيانة الالات الزراعية تقوية المحطة الاستهلاكية تدريب مهنى سلع استهلاكية | قرض لمدة ١٢ سنة بفائدة ٢ر٥ ٪ يسدد بعد سنتين من استلام المبلغ . |

| | | | |
|---|---|---|---|
| الاتحاد السوفيتى | ب — ٥ مليون روبل ( ٢ر٣ مليون دينار ) . | ادوية وسلع استهلاكية ، اجهزة لاسلكى ، افلام ، سفن لصيد السمك ، مواد للشباك ، مساعدات فنية وعلمية . | معونة لا تسدد |
| | جـ — غير محدد | دراسة مشروع اسطول للصيد ، انشاء مصنع لتعليب السمك ، تسهيلات لانشاء ميناء للصيد فى عدن ، القيام بابحاث وتدريب كوادر | تحدد الشروط عند اجراء كل عملية . |
| الصين الشعبية | أ — ٤ مليون جنيه | مشروعات صناعية ومعدات ، وسلع استهلاكية | على اقساط سنوية خلال المدة من ١٩٧٩ الى ١٩٨٨ |
| | ب — ٧٥٠ر٠٠٠ جنيه | نقدا | » |
| | جـ — ٢٥٠ر٠٠٠ جنيه | سلع | » |
| المانيا الديمقراطية | أ — ١ مليون جنيه | آلات زراعية ، وحدات ديزل ، سنترالات ، اجهزة ارسال ، | غير محدد |
| | ب — ١٠ر٠٠٠ جنيه | سكر وصابون وسلع استهلاكية | معونة لا تسدد |
| | جـ — غير محدد | معدات مصنع لبن ، معدات مصنع انتاج علف ، معدات مصنع زجاج | غير محدد |
| المجر | أ — ٢٠ر٠٠٠دولار(٨٠ر٠٠٠ دينار ) | سلع استهلاكية وأدوية | معونة لا تسدد |

| | | | |
|---|---|---|---|
| | ب ــ غير محدد | آلات زراعية ، ومضخات مياه | غير محدد |
| بلغاريا | أ ــ غير محدد | مصنع زيت بذرة قطن ، ومصنع تعليب اسماك وخضر ، ومصنع للجلود المدبوغة ، وآلات ومعدات ، وآلات زراعية ، وجوية وبحرية | غير محدد |
| | ب ــ ٤٢ر٠٠٠ جنيه | مواد غذائية ، وآلات زراعية ، ومواد طبية | معونة لا تسدد |
| رومانيا | أ ــ غير محدد | مصنع اسمنت ، دراسة امكانيات استغلال البترول والثروة المعدنية ومعدات زراعية | قرض لمدة ٨/٣ سنوات بفائدة ٥ر٢ ٪ |
| | ب ــ غير محدد | أدوية ومعدات طبية | معونة لا تسدد |
| كوريا الديمقراطية | أ ــ غير محدد | مصنع لزيت البذرة والسمسم ومصنع للصابون . وورشة اصلاح وآلات زراعية ومخزن تبريد ، دراسة رى ١٠٠٠ هكتار | غير محدد |
| | ب ــ غير محدد | آلات زراعية وسلع استهلاكية وأدوات منزلية | معونة لا تسدد |
| يوغوسلافيا | ١٠ مليون دولار ( ٤ر٢ مليون دينار ) . | مشروعات اقتصادية ، ومواد غذائية ومشروعات زراعية | لم يحدد |

١ ـــ لا يتضمن الجدول اتفاقات المعونة التى قدمتهـــا ج.ع.م. دون مقابل فى شكل خبراء ، ومدرسين وأطباء ومنح دراسية ، وانشاء معهد زراعى .

٢ ـــ هناك اتفاق مع العراق لتقديم منحة فى شـــكل مواد غذائية وخبرة ومنح دراسية لم يكن قد وقع حتى آخر يونيو سنة ١٩٦٩ .

٣ ـــ عقد اتفاقان مع كل من الجزائر للتنقيب عن البترول ومع الكويت لصيد السمك ، بعد يونية سنة ١٩٦٩ .

٤ ـــ عقد اتفاق مع كوريا الديمقراطية فى منتصف يونية سنة ١٩٦٩ جزء منه معونة نقدية والباقى قرض .

٥ ـــ عقد اتفاق مبدئى مع المانيا الاتحادية جزء بمليون مارك معونة مجانية ، والجزء الاخر ٥ مليون مارك فى شكل قرض ولكن لم يتم اعتماده لظروف العـــلاقات السياسية مع هذا البلد .